

رسالة مفتوحة للأسرة الجامعية

لا شك أن زملائي الأساتذة و العمال و بناتي و أبنائي الطلبة هم أول من يعلم و أحسن من يدرك أن البلد تمر بمرحلة حاسمة تستوجب تضافر الجهود و التفاني أكثر في أداء العمل لكسب رهان المستقبل، و إني على يقين أن زملائي الأساتذة و العمال يدركون جيدا طبيعة مهنتهم و مدى ثقل الرسالة الملقاة على عاتقهم، لا سيما في ظل التحديات التي تمر بها الجامعة الجزائرية.

و إن كنت على ثقة تامة و يقين كبير بحرص كل أستاذ و عامل على أداء واجبه على أحسن وجه نظرا لإدراكهم لمقتضيات وظيفتهم التي تستلزم ذلك، إلا أنني أجد نفسي، و بحكم المهمة الثقيلة التي أسندت إلي (مدير الجامعة)، أنه من واجبي تذكير زملائي بواجبهم و دعوتهم من جديد للتحلي بمثل الوظيفة و أخلاقياتها، و كذا دعوتهم لبذل جهد أكثر حتى نساهم معا في حركة التقويم و مسيرة الإصلاح.

ولقد برهن أساتذة و عمال جامعة تبسه بمختلف الكليات والمعاهد والأقسام والمصالح الإدارية في السنوات السابقة على مدى قدرتهم على البذل والعطاء والتحلي بالانضباط. و خير دليل على ذلك تخرج آلاف الطلبة على أيديهم في مختلف التخصصات والفروع، مما أهلهم للعمل في قطاعات مختلفة: تعليمية واقتصادية وإدارية... وغيرها؛ فمنهم من صار أستاذا جامعيا يعمل بجامعة الوطن أو بجامعة كبرى خارجية، وآخرون تقلدوا مناصب إدارية مهمة، شعارهم في عملهم العلم والتفاني في أداء عملهم النبيل. فأني شرف للأساتذة بعد هذا الشرف: إنهم يساهمون في بناء الإنسان وتطوير شخصيته و صقل معارفه وتوجيه ميوله، وهي مهمة ثقيلة لا يدركها إلا من يعرف وزنها وقيمتها.

إن الثورة التي يعيشها العالم اليوم في مجال التكنولوجيا والمعلوماتية والإنسانيات وغيرها من العلوم تفرض علينا نحن الأساتذة و العمال بذل المزيد من العطاء والحرص عليه لنأخذ بيد الطلبة و نلقنهم مبادئ العلوم و المعرفة في شتى التخصصات. بمنهج علمي و بطريقة موضوعية دَيِّدُنَا الإخلاص و التفاني في العمل، يحدونا في ذلك قول الشاعر:

بِالْعِلْمِ يَبْنِي النَّاسُ مُلْكَهُمْ لَا يَبْنِي مُلْكٌ عَلَى جَهْلٍ وَ إِقْلَالٍ

إن هدفنا الأسمى هو الرقي بجامعتنا، ولن يتحقق ذلك دون السهر على بذل الجهود من الجميع وبخاصة الأساتذة؛ لأن الدور الرائد في مجال الإصلاح عُهد إليهم والمهمة الكبيرة في مجال التقويم أسندت لهم. فالجامعة قائمة بهم وبجهدهم؛ فهي منارة علم يُنتفع به في شتى ميادين المعرفة والعلوم دون إقصاء لأي تخصص؛ لأن العلوم مكملة لبعضها البعض. وبهذا الشعور وبهذه الخطوات والجهد نكون قد ساهمنا في إرساء معالم جامعة تنطبق عليها المواصفات العالمية.

و إذ أوجه هذه الرسالة لزملائي الأساتذة و العمال، يسعدني أن أعلمهم أنه زيادة عن المتابعة اليومية لشؤون الجامعة في شتى المناحي، فإني عازم على فتح ملفات عديدة متعلقة خصوصا: بالمسارات البيداغوجية، و أنشطة البحث العلمي، و سياسة الموارد

البشرية، ونظافة الوسط الجامعي، والحرم الجامعي و محيطه، وضمان الجودة ومساهمة الجامعة في تطوير الولاية، مستضيء في ذلك بتوجيهات و تعليمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ففيما يتعلق بالمسارات البيداغوجية، فلا بد من إجراء عملية تقييمية لمحمل التخصصات المتوفرة حالياً من أجل التوجه أكثر للتكوين التأهيلي formation qualifiante الذي يسمح للطالب، في مدة وجيزة، بالحصول على مهنة في مجال معين تتكيف مع مخرجات عالم الشغل، دون إغفال التكوين الأساسي formation diplômante الذي يحتاج لدراسات طويلة الأمد تؤدي إلى إتقان شامل لمجال معين من المعارف.

أما الملف الثاني، الذي لا يقل عن الأول قداسة ونبلًا، ألا وهو البحث العلمي لكونه قاطرة اقتصاد المعرفة. والذي سيتطلب منا جميعا السعي وبأقصى طاقة وجهد المساهمة في تطويره ليعود نفعه على الجميع، سواء من الباحثين أو الطلبة لتستفيد منه مختلف القطاعات المعنية به. فالعمل، في هذا الإطار، سيرتكز على إنشاء آلية و خطة محلية لتعزيز الشراكة بين الباحثين والمحيط الاجتماعي والاقتصادي.

أما فيما يتعلق بالموارد البشرية فإنه حان الوقت للوقوف على هذا الكنز البشري، غير المنظم وغير المستغل، والذي يجوز، دون شك، على كم هائل من المعارف والخبرات والمهارات، من أجل تقييمه وإنصافه في التكوين والترقية خدمة للفعل الإداري الجامعي.

في حين يخص الملف الرابع الأمن ونظافة الحرم الجامعي؛ فالأمن يُعد أولوية الأولويات لأنه ذو أبعاد متعددة ومتراطة، مما يتطلب منا جميعا وضع سياسة تختص بكل مكون من مكونات الجامعة. فالطلبة الذين يمثلون الشريحة الاجتماعية الكبرى و الأكثر عرضة للآفات المختلفة، يستوجب منا العمل على وقايتهم و تحصيلهم بجملة من النشاطات العلمية، والثقافية و الرياضية التي تعود بالنفع عليهم، حيث تترك لهم حرية المبادرة و الاقتراح والتنفيذ في إطار القوانين سارية المفعول و الإمكانيات المتاحة. أما المكون الثاني، فيتمثل في هياكل التدريس والبنى التحتية الموزعة على عدة مواقع و التي تتطلب منا السهر على صيانتها بصفة منتظمة و دورية. في حين، العنصر الثالث من ذات الملف، فيتعلق بالمعدات و الأجهزة العلمية باهظة الثمن و المتواجدة في المخابر البيداغوجية و مخابر البحث و التي تتطلب من الأساتذة المختصين، والمهندسين و التقنيين تقديم الخبرة اللازمة من أجل تأمين سلامتها من كل المخاطر. ويقترن المكون الرابع بالفضاء الرقمي الذي يُحتم علينا تأمينه أمام تسارع وتعاضم عمليات القرصنة والاختراق والعبث الإلكتروني، حتى نُمكن الأسرة الجامعية، دون خشية، من الوصول إلى المعلومة أو تلقيها بكل سلامة.

ومن الأدوات المتاحة لحماية الجامعة و أهلها، تفعيل النظام الداخلي للمؤسسة و تحيين مدونة قواعد السلوك العامة من طرف مجلس أخلاقيات المهنة "le conseil d'éthique et de déontologie" قصد إرساء قواعد حضارية تكون مُلزمة لجميع أعضاء الأسرة الجامعية. كما يجب التذكير بضرورة الحفاظ على السلامة الجسدية والمعنوية للأشخاص فضلاً عن حماية الممتلكات، وهي مسؤولية السلطات العمومية المحلية كذلك.

فمن البديهي، أن السلامة "la sécurité" والنظافة "l'hygiène" هما وجهان لعملة واحدة، تساهمان في الحفاظ على السلامة الجسدية والبيئية؛ لذلك يجب الاعتناء بالمحيط الذي يعيش فيه الطلبة والأساتذة والموظفون وتزويده بوسائل الراحة مع تهيئة المساحات اللازمة للتعرف والعمل الجماعي.

إن الجامعة هي الفضاء الفاعل في المجتمع، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن "نعزل" الحرم الجامعي عن محيطه ولا يمكن اعتباره منطقة منفصلة عنه؛ فمن أجل مصالحة الجامعة مع محيطها، يجب القيام بمبادرات يتدعها أهل الجامعة تخولها أن تكون الأذن الصاغية، والعين الناظرة والعقل المدبر للمجتمع. ومن العوامل الأولية للمصالحة، تخصيص فضاء بالمكتبة الجامعية يكون مكان ترحيب بمتقفي وساكنة الولاية للتزود من الكنوز المعرفية النائمة وغير المستغلة من أجل جعل الفكر والإبداع مجانياً. مع إشراك علماء وخبراء المنطقة في كل عمل يساهم في تطوير الجامعة والولاية.

أما الملف الخامس المقرر تفعيله هو ملف ضمان الجودة (l'assurance qualité)، إذ يتعلق في إحدى مفاهيمه بتحقيق رضا الطلبة المتخرجين بحسن أداء تعليمهم، مما ينتج عنه تميزا في علاقة الجامعة مع محيطها المحلي والدولي. ف ضمان الجودة يُعد عملية دورية و ضرورية للتحسين و الرقيّ بأهداف و مخرجات التعليم العالي. انطلاقا من هذا المفهوم، يجب إسناد هذا الملف للجنة من الخبراء، من جميع التخصصات الأكاديمية والبحثية، عالية المستوى في إدارة الجودة، تستعين في ذلك بإجراءات وأدوات علمية مُعتمدة عالميا. و تكون هذه اللجنة مسؤولة عن تنظيم عمليات التقييم الداخلية (auto-évaluation) لمجمل نشاطات الجامعة من أجل التحسين المستمر لجودة التكوين في مختلف الأنشطة الجامعية. ولا يتم ذلك إلا من خلال سياسة تكوينية بارزة المعالم تركز على الموارد العلمية والبشرية والمادية وانفتاح الجامعة على بيئتها.

أما الملف الأخير، فيتعلق بوضع واجهة (Interface) بين العالم الأكاديمي والمجتمع على شكل هيئة استشارية مؤلفة من باحثين وخبراء من عدة تخصصات علمية (الاقتصاد، علم الاجتماع، التهيئة العمرانية، القانون، المياه، الفلاحة، الصحة، الرياضة، العلوم التطبيقية،...)، يتم وضعها تحت تصرف المصالح الولائية التنفيذية و المحلية تساعدها و تضيء لها السبيل على إصدار تقارير وآراء حول مواضيع مختلفة متعلقة بالخيارات الإستراتيجية للتنمية المحلية. وفي مقابل هذه الخدمات المُقدمة، سيتمكن أساتذة الجامعة من الاستفادة من البيانات والمعلومات والإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذا النتائج المسجلة في جميع قطاعات الولاية، لاستعمالها في البحوث التطبيقية ومحتوى تدريب الطلبة.

وفي الأخير، إنني أنتهز هذه الفرصة لأعلم الجميع أن أبواب المديرية مفتوحة لكل المبادرات ولكل مشروع من شأنه خدمة الطالب والأستاذ و خدمة هذه الجامعة، و سيلقى منا كل المساعدة و الدعم. فليقم كل واحد منا بواجبه على أكمل وجه سواء في المدرج أو قاعة التطبيق أو المكتب الإداري لكي نُكون جيلا باستطاعته التحكم في القدرات التكنولوجية والمساهمة في التنمية الشاملة للبلاد، و هذه رسالتنا و ذلك مقصدنا.

تبسة في 03 شوال 1442 الموافق 16 ماي 2021

الأستاذ الدكتور عبد الكريم قواسميه

مدير جامعة العربي التبسي - تبسة